Teachers' violation of laws and regulations, their causes and the impact of war and crises on them

"A field study applied to a sample of teachers and administrators in the schools of the first cycle of basic education in the city of Latakia"

Dr. Thanaa Ghanem*

(Received 28 / 2 / 2024. Accepted 2 / 4 / 2024)

□ ABSTRACT □

The research aims to identify the impact of war and crises on the prevalence of some teachers' violations of regulations and laws and their causes according to the estimate of administrators and teachers in schools of the first cycle of basic education. To achieve the objectives of the research used the descriptive approach and applied the questionnaire as a tool to collect data from a sample of (120) teachers and administrators. The results showed that the prevalence of teacher violations has increased because of war and crises. The reasons for these violations of the laws had also changed. Before the war, it was due to "the existence of a special family status (the presence of children, the illness of a family member)" or to "achieve personal interest" but currently the reasons are concentrated on "the difficult material and humanitarian conditions of teachers", "sympathy for humanitarian cases" and "poor motivation to work". However, the reasons for both the violations of "allowing cheating exams" and "ignoring the absence of some learners" have not changed and have maintained the same order before the war and now.

Keywords: Teachers' violation of laws and regulations, the impact of war and crises on compliance with laws.

Copyright **:**Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

* **Assistant professor , faculty of education, Tishreen University, Lattakia, Syria.** **Thanaa.ghanem@tishreen.edu.sy**

مخالفة المعلمين للقوانين والأنظمة أسبابها وتأثير الحرب والأزمات عليها

" دراسة ميدانية مطبقة على عينة من المعلمين والإداريين في مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسي في مدينة اللاذقية"

د. ثناء غانم*

(تاريخ الإيداع 28 / 2 / 2024. قبل للنشر في 2 / 4 / 2024)

□ ملخّص □

يهدف البحث تعرف تأثير الحرب والأزمات على نسبة انتشار بعض مخالفات المعلمين للأنظمة والقوانين وعلى أسبابها حسب تقدير الإداريين والمعلمين في مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسي، ولتحقيق أهداف البحث استخدم المنهج الوصفي وطبقت الاستبانة كأداة لجمع البيانات من عينة مؤلفة من (120) معلماً وإدارياً. وأظهرت النتائج أن نسبة انتشار مخالفات المعلمين قد ازدادت نتيجة الحرب والأزمات. وأن أسباب هذه المخالفات قد تغيرت كذلك حيث كانت قبل الحرب تعود لـ "وجود وضع أسري خاص (وجود أطفال، مرض أحد أفراد العائلة)" أو لـ "تحقيق مصلحة شخصية" أما حالياً فالأسباب تتركز حول "الظروف المادية والإنسانية الصعبة للمعلمين" و"التعاطف مع حالات إنسانية" و "ضعف الدافعية للعمل"، ولكن أسباب كل من مخالفتي "السماح بالغش الامتحاني والنقل" و"غض النظر عن غياب بعض المتعلمين" لم تتغير وحافظت على نفس الترتيب قبل الحرب وحالياً.

الكلمات المفتاحية: مخالفة المعلمين للقوانين والأنظمة، تأثير الحرب والأزمات على الالتزام بالقوانين.

حقوق النشر :مجلة جامعة تشرين- سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

* **أستاذ مساعد، قسم المناهج وطرائق التدريس، كلية التربية، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية. Thanaa.ghanem@tishreen.edu.sy**

مقدمة

بينت استطلاعات الرأي العالمية أن الفساد يشكل أحد أخطر التحديات التي تواجه العالم (IMF, 2016)، ولذلك أصبحت معالجته ضرورة ملحة، ويزداد الشعور بالإلحاح في البلدان التي لا تزال آفاق النمو وفرص العمل فيها محدودة. وقد أوصى المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية "نحو أداء متميز في القطاع الحكومي " المنعقد في السعودية (2009) بالتركيز على قيم العمل وضرورة احترام الأنظمة والقوانين في مؤسسات العمل في القطاع الحكومي من أجل تطوير أدائها. ومعظم دول العالم تركز على قطاع التعليم للاستفادة من قوة التغيير الكامنة فيه للتغلب على التحديات التي تواجهها في تطبيق سيادة القانون التي تعتبر أمر في غاية الأهمية. ويبقى المعلم من أهم أركان العملية التعليمية التعلمية وذلك مهما تطور التعليم، ويبقى دوره أساسياً ليس فقط في تنظيم هذه العملية بل أيضاً كقدوة ومثل بالنسبة للمتعلمين خاصة في الحلقة الأولى من التعليم الأساسي، وإذا قام بدوره على النحو الأمثل فإنه يعوض الضعف في حال وجد في باقي أركان النظام التعليمي كالمناهج ونقص الموارد والوسائل وغيرها، من هنا يكتسب أداء المعلم لدوره بالشكل المطلوب والتزامه بالقوانين والأنظمة أهمية خاصة كونه الأقدر بعد دور الأسرة على بناء القاعدة الأساسية للوقاية من الفساد ومكافحته عند وجوده لدى شريحة واسعة من المتعلمين. وبالمقابل إن لم يقم المعلم بدوره كما يجب وخالف الأنظمة والقوانين فقد يسهم في إيجاد مواطنين غير أكفاء من الناحية العلمية والنفسية ويؤثر على شريحة واسعة من مواطني المستقبل.

وتوجد عوامل كثيرة قد تؤثر في السلوك المهني المتوقع من المعلم كتأثره بالمجتمع الذي يعيش فيه وبالمعتقدات والأفكار التي يتمثلها أو بالوضع الاقتصادي وغيرها من العوامل، مما يجعل البعض يتجاوز الحدود الأخلاقية لتحقيق مصالح شخصية، كما تؤثر الظروف على تفكير البعض ويصبحون عاجزين عن اتخاذ القرارات والأحكام الصحيحة، فالمعلم يتأثر كغيره بما حوله، مما ينعكس على الطلبة الذين يدرسهم باعتباره قدوة لهم (الفريج، 2014). وفي هذه الظروف التي يمر بها البلد من حروب وأزمات وما خلفته من ظروف صعبة على معظم أفراد المجتمع والتي قد تدفع البعض لمخالفة القوانين والأنظمة لأسباب متعددة قد تكون في بعض الحالات ناتجة عن الحاجة المادية أو عن ضعف سلطة القانون وتراجع دور المؤسسات أو تراجع القيم وغيرها من الأسباب، ونتيجة لذلك من المهم دراسة الأسباب الحالية لمخالفة المعلمين للقوانين والأنظمة ومقارنتها بأسباب مخالفتهم لها قبل الحرب والأزمات (قبل 2011) لاستنتاج تأثير الحرب والأزمات التي شهدتها البلاد على هذه الأسباب وتعرف التغيرات التي طرأت عليها. من هذا المنطلق تم التفكير بضرورة القيام بهذا البحث لتحديد تأثير الحرب والأزمات على أسباب مخالفة المعلمين للقوانين والأنظمة في مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسي.

مشكلة البحث:

يبين تقرير منظمة الأمم المتحدة (2015) أنه" لا تزال العديد من البلدان في جميع مناطق العالم تواجه تحديات معالجة عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية؛ ومكافحة الفساد بصورة فعالة لتقديم خدمات ذات جودة عالية" ومن أهم الخدمات التي تقدمها الدولة خدمة التعليم النظامي في مرحلة التعليم الأساسي. وقد اعتبر Ayeni آيني، أن نجاح أية أمة يعتمد على نظامها التعليمي ونوعية المعلمين ومدى تمسكهم بأخلاق مهنتهم، فإذا كان القائمون على مهنة التعليم لا يعلمون بشكل جيد، فإن المنتجات لن تكون جيدة لا أكاديمياً ولا أخلاقياً، ولذلك وجب الاهتمام بأخلاقيات مهنة التعليم في برامج إعداد وتدريب المعلم (2014، 1-5).

ولكن نظراً للظروف التي يمر بها البلد من حرب وما تركته من آثار على كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها، ونتيجة تعرض مدينة اللاذقية للزلزال المدمر في 6 شباط 2023 وجائحة كورونا وما خلفه كل ذلك من آثار على كافة الأصعدة، إضافة إلى أنه من المعروف أن بيئة الحرب والكوارث تشكل بيئة ملائمة لانتشار مخالفات القوانين والأنظمة في كل المجالات، فلا يمكن للنظام التعليمي أن يبقى بمعزل عما يحدث في محيطه ولا بد للمعلمين أن يتأثروا به. وهذا ما لاحظته الباحثة من خلال وجود أطفالها في مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسي ومن خلال الاشراف على الطلبة المعلمين حيث تم الشعور بحدوث تراجع في التزام المعلمين بالقوانين والأنظمة. وللتأكد من إحساس الباحثة ووجود مشكلة فعلية تتعدى النطاق الضيق الذي لاحظت من خلاله وجود المشكلة، تم القيام بدراسة استطلاعية تم خلالها إجراء مقابلات مع 16 من العاملين التربويين (12 معلمة و4 إداريين) وذلك في 3 مدارس مختلفة في مدينة اللاذقية، وقد أكدوا بالإجماع وجود مخالفات عند بعض المعلمين مثل التأخر عن الدوام، وإهمال العمل وأدائه بطريقة غير مهنية، والتحيز لبعض المتعلمين...، وقد ذكروا أن أسباب المخالفات تعود لضعف الدافعية وضعف مستوى الدخل، وللتعاطف مع بعض المتعلمين نتيجة للظروف الصعبة التي يعيشونها وغير ذلك من الأسباب، وقد ذكر 11 منهم أن الأسباب التي كانت تدفع المعلمين لمخالفة القوانين قد تغيرت حيث كانت الأسباب تعود لظروف شخصية تتعلق بوجود وضع صحي أو أطفال صغار أما الآن فالأسباب تعود للتعاطف مع الحالات الإنسانية ولتحقيق مصالح شخصية وغيرها. وقد أكد كل من William & Anangisge أنه "على الرغم من وجود مواثيق أخلاق مهنة التعليم، وأهمية أخلاقيات المهنة وقواعد السلوك التي يتوجب على المعلم أن يمتلكها، ويعمل جاهدًا على اكتسابها وتنميتها باستمرار، حتى يقوم بمهمته على أكمل وجه؛ إلا أنها ما زالت تواجه مجموعة من التحديات، منها: عدم كفاءة المعلمين، ونقص المعلمين المؤهلين، ونقص الموارد والمشاكل الأخلاقية في المجتمع" (2010, 66-67).

من هنا جاء الإحساس بضرورة القيام بدراسة لتحديد أسباب مخالفة المعلمين للقوانين والأنظمة ودراسة تأثير الحرب والأزمات عليها، وقد تم جمع بيانات الدراسة من المعلمين والإداريين كونهم الأقدر على تحديد أسبابها. ولكن كونه من غير الممكن أن يتم توجيه أسئلة من نمط ما المخالفات التي تقوم بها؟ وما أسبابها؟ تم طرح الأسئلة بشكل عام عن أسباب المخالفات التي يرتكبها المعلمون عموماً وترتيبها حالياً وكيف كان ترتيبها قبل الحرب وذلك بهدف تحديد تأثير الحرب والأزمات عليها.

أهمية البحث وأهدافه

أهمية البحث:

إن نجاح المدرسة في تحقيق أهدافها يعتمد على مجموعة عناصر منها الموارد البشرية ويأتي في مقدمة هذه الموارد البشرية المعلمون الذين يتعاملون مباشرة ولفترة طويلة مع المتعلمين ويؤثرون في سلوكهم وأسلوب تفكيرهم وقيمهم...الخ، وهذا البحث يلقي الضوء على موضوع المخالفات التي تقوم بها فئة المعلمين في الحلقة الأولى من التعليم الأساسي، ويحاول تحديد الأسباب الحالية لهذه المخالفات ومقارنتها مع الأسباب التي كانت تدفعهم لمخالفتها قبل حدوث الحرب والتعرض للأزمات (زلازل وأمراض مثل الكورونا) وذلك لفهم الدوافع وتغيرها تبعاً لظروف المعلمين واقتراح حلول لمعالجتها، وهذا الموضوع في غاية الأهمية والخطورة كونه يؤثر على مستقبل المتعلمين وبالتالي مستقبل البلد. كما أكدت اليونسكو أنه "على عاتق نظم التعليم الوطنية، بوصفها منفعة عامة، مسؤولية أساسية في الدفاع عن مبادئ

سيادة القانون وتعزيزها" (اليونسكو، 2019، 12) فكيف سيتم بناء أجيال تصنع العدالة من خلال معلمين يخالفون القوانين هم أنفسهم نتيجة لظروف خلقتها الحرب والأزمات أو كانت موجودة أصلاً في الثقافة العامة للمجتمع؟

أهداف البحث وأسئلته:

يهدف البحث إلى تعرف نسبة تواجد بعض مخالفات المعلمين للقوانين والأنظمة وأسبابها، وتحديد التغيرات التي طرأت على هذه المخالفات وعلى أسبابها نتيجة الحرب والأزمات وما خلفته من تبعات (تم تحديد المخالفات التي تمت دراستها كونها الأكثر انتشاراً وفق الدراسة الاستطلاعية التي قامت بها الباحثة في 3 مدارس وإجراء مقابلات مع 16 معلماً وإدارياً)، وتم العمل على تحقيق أهداف الدراسة من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

1-ما نسبة تواجد مخالفة "غياب المعلم بإجازات صحية غير فعلية (دون مرض فعلي) أو دون مبرر قانوني قبل الحرب وحالياً، وما هي أسباب ارتكاب هذه المخالفة بالترتيب قبل الحرب وحالياً؟

2-ما نسبة تواجد مخالفة "تحيز المعلم في معاملة بعض المتعلمين" قبل الحرب وحالياً؟ وما هي أسباب ارتكاب هذه المخالفة بالترتيب قبل الحرب وحالياً؟

3-ما نسبة تواجد مخالفة "تسريب أسئلة بعض الاختبارات" قبل الحرب وحالياً، وما هي أسباب ارتكاب هذه المخالفة بالترتيب قبل الحرب وحالياً؟

4-ما نسبة تواجد مخالفة "السماح بالنقل والغش الامتحاني" قبل الحرب وحالياً، وما هي أسباب ارتكاب هذه المخالفة بالترتيب قبل الحرب وحالياً؟

5-ما نسبة تواجد مخالفة "غض النظر عن غياب بعض المتعلمين" قبل الحرب وحالياً، وما هي أسباب ارتكاب هذه المخالفة بالترتيب قبل الحرب وحالياً؟

6-ما نسبة تواجد مخالفة "أداء المعلم لعمله بطريقة غير مهنية" قبل الحرب وحالياً، وما هي أسباب ارتكاب هذه المخالفة بالترتيب قبل الحرب وحالياً؟

منهج البحث وأداته

تم استخدام المنهج الوصفي كونه يناسب طبيعة الدراسة الحالية فهو يسعى لوصف الأوضاع أو الأحداث أو الظروف الحالية، ويمكن تعريفه بأنّه مجموعة الإجراءات الدراسية التي تتكامل لوصف الظاهرة أو الموضوع اعتماداً على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلاً كافياً ودقيقاً؛ لاستخلاص دلالتها والوصول إلى نتائج أو تعميمات عن الظاهرة أو الموضوع محل الدراسة، وتجمع المعلومات في الدراسة الوصفية باستخدام الاستبانات أو المقابلات أو الاختبارات (Melhem, 2006, 370). وتم تطبيق استبانة من تصميم الباحثة كأداة لجمع البيانات.

مجتمع البحث وعينته

يشمل مجتمع البحث جميع الإداريين والمعلمين في مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسي ويبلغ عددهم (2801) بحسب احصائيات مديرية التربية للعام الدراسي (2023-2024)، وقد تم سحب عينة عشوائية من المدارس (11 مدرسة من أصل 61 في مدينة اللاذقية) وتم سحب عينة متيسرة من المعلمين والإداريين في هذه المدارس (تم تحديد العينة بالذين لديهم أكثر من 13 سنة خدمة في التعليم حتى يتمكنوا من الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بأسباب المخالفات قبل الحرب حيث أنه أثناء تطبيق أدوات البحث كان قد مضى حوالي 12 سنة على بدء الحرب)

والذين تم التمكن من التواصل معهم وكان لديهم الوقت للإجابة، ووافقوا على الإجابة عن الأداة، وذلك نظراً لطبيعة الموضوع المدروس، حيث بلغت العينة النهائية (120) فرداً توزعوا بين (39) إدارياً و(81) معلماً.

حدود البحث

تم تطبيق البحث وجمع بياناته في الفصل الأول من العام الدراسي 2023–2024، وذلك على عينة من الإداريين والمعلمين في مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسي في مدينة اللاذقية. كما تحدد موضوع البحث بدراسة تأثير الحرب والأزمات على أسباب مخالفة المعلمين للقوانين والأنظمة وذلك حسب تقديرات الإداريين والمعلمين.

المصطلحات والتعاريف الإجرائية:

يمكن تعريف **مخالفة المعلم القوانين والأنظمة إجرائياً** بأنها: إخلال المعلم بأداء واجباته بالشكل المطلوب أو قيامه بسلوكيات ممنوعة، كالتسيب أو الإهمال أو تعطيل العمل أو محاباة البعض أو الإساءة لهم أو التقصير في أداء العمل لاعتبارات شخصية كالمكاسب المادية والاجتماعية. وتحدد من خلال الاستبانة المعدة لهذا الغرض.

الحرب والأزمات إجرائياً: المقصود بالحرب الأحداث الدموية التي تعرضت لها سورية منذ شهر آذار 2011 وحتى الآن. أما الأزمات فيقصد بها في هذا البحث كل ما نتج من آثار الحرب على السكان سواء على الصعيد الاقتصادي وتراجع مستوى المعيشة أو على الصعيد الاجتماعي وغيره، إضافة إلى الزلزال الذي تعرضت له مدينة اللاذقية بتاريخ 6 / 2 / 2023 وآثاره النفسية والمادية، وكذلك وباء كورونا وما نتج عنه من آثار على كل الأصعدة.

الإداريين إجرائياً: ويقصد بهم المكلفون بأعمال إدارية في مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسي ويشمل ذلك المدير ومعاونيه وأمناء السر والموجهين الإداريين في المدرسة.

الدراسات السابقة:

دراسة العجوز (2023) تأثير الحرب السورية في أخلاقيات مهنة التعليم من وجهة نظر مدراء مدارس مرحلة التعليم الأساسي: هدف البحث إلى تحديد تأثير الحرب السورية في أخلاقيات مهنة التعليم من وجهة نظر مديري مدارس التعليم الأساسي، واعتمد المنهج الوصفي لتحقيق هدف البحث وتم تطبيق الاستبانة لجمع البيانات من العينة التي سحبت عشوائياً وعددها 133 مديراً من المدارس الحكومية و38 مديراً من المدارس الخاصة، وبينت نتائج الدراسة ما يلي: توجد فروق دالة إحصائياً بين أفراد عينة البحث بالنسبة لكل من متغيرات سنوات الخبرة ونوع المدرسة، بينما لم يتبن وجود فروق دالة احصائياً تبعاً لمتغير الجنس، كما بينت الدراسة أن بعض أخلاقيات مهنة التعليم قد تأثرت بالحرب على سورية فقد تراجع التزام المعلم بالأخلاق العامة والعادات الاجتماعية.

دراسة عساف (2022) درجة التزام معلمي المدارس الابتدائية في محافظات غزة بالمهارات التعليمية وعلاقتها بالمنظومة الأخلاقية السائدة لديهم: هدفت الدراسة درجة التزام معلمي المدارس الابتدائية في محافظات غزة بالمهارات التعليمية وعلاقتها بالمنظومة الأخلاقية السائدة لديهم واستخدم المنهج الوصفي، وطبقت الاستبانة كأداة لجمع البيانات على عينة من 236 مديراً في المرحلة الابتدائية. وبينت النتائج بأن تقدير عينة البحث لمستوى المهارات التعليمية 76.52%، ولا توجد فروق دالة في تقديراتهم تعزى لمتغيري (سنوات الخدمة، المديرية)، وأن هناك فروقاً لمستوى مهارة التخطيط والإعداد الجيد للإدارة الصفية، ومهارة التحفيز وتقويم الأداء ولمستوى المهارات التعليمية تعزى لمتغير الجنس، وكانت الفروق لصالح المعلمات.

دراسة المعمري وآخرون (2021) بعنوان "درجة التزام معلمي الدراسات الاجتماعية بأخلاقيات مهنة التعليم من وجهة نظر مديري المدارس بمحافظة جنوب الشرقية بسلطنة عمان"

هدفت الدراسة إلى تحديد درجة التزام معلمي الدراسات الاجتماعية بأخلاقيات مهنة التعليم من وجهة نظر مديري المدارس بمحافظة جنوب الشرقية، وتعرف أثر متغيرات النوع وسنوات الخبرة، وظفت الدراسة المنهج الوصفي وأعد الباحثون استبانة تم تطبيقها على عينة من المديرين عددها (38) وأظهرت النتائج أن تقدير المديرين لدرجة التزام المعلمين بأخلاقيات مهنة التعليم بلغت 3.66 أي بدرجة كبيرة، وأظهرت عدم وجود فروق دالة احصائياً بين الذكور والإناث، وبين مستويات الخبرة في جميع مجالات الدراسة. وأوصى الباحثون بضرورة تضمين مواضيع تتعلق بأخلاقيات المهنة في الدورات والمشاغل التربوية المقدمة لمعلمي الدراسات الاجتماعية.

دراسة ماكسويل .Maxwell et al (2015) هدفت الدراسة إلى تعرف درجة أهمية التربية الأخلاقية في مرحلة الإعداد الأولي للمعلمين في كندا. واستخدمت المنهج الوصفي لتحقيق أهدافها، وتم جمع البيانات المتعلقة بمتطلبات مقرر الأخلاقيات والتصورات حول محتوياته والعوامل التي تتدخل في تنفيذها وأهداف تعليمها. بينت النتائج أن لمقرر الأخلاقيات المطلوب تدريسه للمعلمين نفس الأهمية للمقرر المطلوب في إعداد الأطباء، وأن المشرفين على إعداد المعلم ينظرون له بأهمية بالغة ويقدرون ضرورة تدريسه باهتمام وعناية كونه من أهم جوانب إعداد المعلم.

دراسة العبد العزيز (2010) مدى التزام معلمات المرحلتين المتوسطة والثانوية في المدارس الحكومية بمدينة الرياض بأخلاقيات مهنة التعليم في ضوء بعض المتغيرات: هدفت الدراسة إلى تعرف مدى التزام معلمات المرحلتين المتوسطة والثانوية في مدارس التعليم العام الحكومية في مدينة الرياض بأخلاقيات مهنة التعليم من وجهة نظر المديرات والمعلمات في ضوء بعض المتغيرات. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وطبقت استبانة على عينة عشوائية مؤلفة من 262 مديرة ومعلمة. وأظهرت نتائج الدراسة وجود فروق دالة بين وجهات نظر المديرات والمعلمات حول مدى التزام المعلمات بأخلاقيات مهنة التعليم في كل محاور الأداة، وكان الالتزام من وجهة نظر المديرات عاليًا. وقد جاء مجال علاقة المعلمة بزميلات المهنة في المرتبة الأولى من وجهة نظر المعلمات، بينما جاء بالمرتبة الثانية من وجهة نظر المديرات، وجاء مجال علاقة المعلمة بالطالبات بالمرتبة الأخيرة من وجهة نظر المديرات، بينما جاء في المرتبة الثالثة من وجهة نظر المعلمات، وجاء مجال علاقة المعلمة بأولياء الأمور والمجتمع المحلي في المرتبة الأولى من وجهة نظر المديرات، بينما جاء بالمرتبة الرابعة من وجهة نظر المعلمات، وجاء مجال علاقة المعلمة بالإدارة المدرسية في المرتبة الثالثة من وجهة نظر المديرات؛ بينما جاء في المرتبة الثانية من وجهة نظر المعلمات. وبينت النتائج وجود فروق دالة على المجالات الفرعية، وعلى المقياس ككل تعزى إلى متغيرات الجنس والمركز الوظيفي والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة.

التعقيب على الدراسات السابقة: نلاحظ أن الدراسات السابقة ركزت على أخلاقيات مهنة التعليم عموماً ولم تدرس أسباب مخالفة القوانين والأنظمة والتي قد تعود أسبابها إلى ضعف في القيم الأخلاقية أو ربما ضعف في القوانين والأنظمة نفسها أو أسباب أخرى، كما نلاحظ أن الدراسات السابقة لم تتطرق إلى تأثير الحرب على أسباب مخالفة القوانين فيما عدا دراسة العجوز التي تناولتها من الناحية الأخلاقية فقط ومن وجهة نظر المديرين بينما تناولت الدراسة الحالية أسباب مخالفة المعلمين للقوانين وتأثير الحرب عليها وشملت عينة الدراسة المعلمين أنفسهم والإداريين. وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في تحديد المنهجية المناسبة وبناء أداة الدراسة وتوسيع دائرة الأفكار والمعلومات عن الموضوع المدروس.

الدراسة النظرية:

أهمية التزام المعلمين بالقوانين والأنظمة ودورهم في ترسيخها: يفترض من المتعلمين أن يكتسبوا ويطوروا من خلال التعليم الخبرات والمهارات المعرفية والاجتماعية العاطفية والسلوكية التي يحتاجون إليها للمشاركة في حياة المجتمع على نحو بنّاء ومسؤول. ويؤدي التعليم دوراً بارزاً في نقل المعايير الاجتماعية والثقافية والحفاظ عليها وفي ضمان استمرار تطورها (Durkheim, 1956). وفي إطار أنظمة التعليم، تتم تنشئة الأطفال والشباب اجتماعياً بحيث يتبنون بعض القيم والسلوكيات والمواقف والأدوار التي تشكل هويتهم الشخصية والاجتماعية وترشدهم في اختياراتهم اليومية. وهم بتطورهم، يطورون أيضاً قدرتهم على التفكير بالمعايير المعتمدة، وعلى صوغ معايير جديدة تعكس واقع زمنهم (اليونسكو،2019، 20). فالمناهج الدراسية تتضمن معارف عن ضرورة الالتزام بالقيم عموماً وعن ضرورة احترام القوانين والأنظمة ويتوجب على المعلمين تدريس هذه المفاهيم والمعارف والقيم وزرعها لدى المتعلمين، ولكن عندما يقوم المعلمون بمخالفة القوانين والأنظمة سيؤدي ذلك إلى حالة تناقض عند المتعلمين، وسيصبح الحال كما وصفته اليونسكو: "سيادة القانون معترف بها رسمياً لكن ثقافة احترام القانون ليست واسعة الانتشار وتكون فيه قيم وممارسات سيادة القانون وثقافة احترام القانون التي تدرس في قاعة الدرس متناقضة مع بيئة المدرسة والأوضاع السائدة في المجتمع، ويزيد خطر تعرض الأفراد لضغط رفاقهم للانخراط في عمليات فساد، إضافة إلى شعور الأفراد بعدم الأمان الشخصي والشك في المستقبل وانعدام الأمل والأفق، واللامبالاة أو حل العلاقة مع سيادة القانون (اليونسكو، 2019، 31). لذلك يجب التوافق بين ما يدرسه المتعلم وما يعيشه حيث أن "منح سيادة القانون وثقافة احترام القانون الأولوية لا يقتصر على نقل المعارف، بل يتعين أيضاً ويومياً رسم وتطبيق قيم وأشكال من السلوك من خلال ما يدعى «المناهج الدراسية الخفية» وهذه المناهج تنفذ في قاعات الدرس والمدرسة لتنقل القواعد والقيم والمعتقدات إلى المتعلمين بطريقة مختلفة عن الطريقة التي تُنقل بها في إطار عمليات التعليم والتعلم النظامية، وهي تضمن اكتساب المتعلمين لما يحتاجون إليه من مهارات ودراية للمشاركة في المجتمع كمواطنين مسؤولين أخلاقياً (اليونسكو، 2019، 34). وهذا لا يمكن أن يتم دون أن يلتزم المعلمون أنفسهم بالقوانين والأنظمة. فعلى سبيل المثال، عندما يضع المعلمون قواعد واضحة وعادلة لقاعات الدرس ويفرضونها على قدم المساواة، يفهم الأطفال ما معنى الامتثال لها ويلاحظون بشكل مباشر أنها تطبق على كل التلامذة بالتساوي. ويرون أن العواقب عينها تنطبق على جميع من يخرقها. وبذلك، يعيشون تجربة الشفافية والمسؤولية واليقين، وهذه كلها عناصر أساسية من سيادة القانون. وعمل المعلمين والتلامذة معاً لتحديد هذه القواعد يشكل أيضاً رسالة مفادها أن للتلامذة دوراً حيوياً يؤدونه في رسم القواعد التي تحكمهم، هكذا تنمى ثقافة احترام القانون. كما يمكن أن يؤدي اعتماد مدونات أخلاق أو سلوك خاصة بالمعلم دوراً مفيداً للمساعدة في بناء بيئة تعليم وتعلّم أكثر أخلاقية، والتزاماً بالقوانين، وتوفر هذه المدونات بالفعل للمعلمين إرشادات بشأن الانضباط الذاتي، من خلال صياغة القواعد الأخلاقية ومعايير السلوك المهني (اليونسكو، 2019، 34-35).

إن انتشار المخالفات القانونية سينعكس على المجتمع ككل ويضيع الجهود المبذولة من الدولة لمكافحة الفقر، ويقلل من دافعية الأفراد للعمل، كما تقودهم إلى التشاؤم وتسهم في تراجع القيم الأخلاقية، وأي مكان يظهر ويتجذر فيه الفساد يتسارع انتشاره يوما بعد يوم وتتعمق جذوره حتى يصبح من الصعب جداً اقتلاعه لذلك يجب القضاء عليه أينما ظهر ودون تباطؤ والنظام التعليمي بمكوناته من مناهج ومعلمين وغيرها يعتبر أحد أهم سبل القضاء عليه (Mousavi, Pourkiani, 2013, 180).

أنواع مخالفات الأنظمة والقوانين:

تقسم إلى نوعين أساسين النوع الأول: تلك المخالفات الناتجة عن سوء نية وقصد ومع سبق الإصرار عليه، وهو الأكثر خطورة والأصعب علاجاً ومن أشكالها: قبول الرشوة أو طلبها مقابل أداء العمل أو الامتناع عن أداء عمل معين، واستغلال المنصب وسوء استعمال السلطة، وذلك لتحقيق مصلحة شخصية (مثلاً لتأمين دروس خصوصية). وتعد الرشوة أسوأ أنواع الفساد التي يدفعها المواطن للموظف مقابل خدمة يقدمها له، وتكون هذه الخدمة مشروعة، وهو من المستحقين لها ولكنه لا يحصل عليها إلا إذا دفع مبلغاً مالياً للموظف، أو غير مستحق لها ويحصل عليها رغم ذلك (كحالة المعلم الذي لا يهتم بالمتعلم إلا إذا حصل على هدايا أو...إلخ).

أما النوع الثاني: هو الفساد الناتج عن إهمال من جانب الموظف المسؤول أو من عدم الكفاءة أو عدم المبالاة ومن باب التسيب. وذلك بلا شك يعتبر إخلالاً من جانب الموظف ويجب معاقبته على ذلك ولكنه أقل خطورة من النوع الأول، وقابل للعلاج، ومن أشكاله: التغيب عن العمل بحجة الإجازات المرضية، والتأخير في الحضور للعمل والخروج قبل الموعد، أي عدم الالتزام بأوقات الدوام الرسمي، عدم الانصياع لأوامر الإدارة، وعدم احترام القانون، وعدم احترام المراجعين (كأولياء أمور الطلاب) والتحدث لمدة طويلة بالهاتف أثناء الدرس (بن زعرور، 2016، 25-26).

تأثير الحروب والأزمات على مخالفة القوانين والأنظمة:

تسبب الأزمات والحروب ضغوطاً إدارية تترك آثاراً سلبية منها تعارض الأهداف والمصالح، وضعف القدرة الرقابية والتسيب الإداري والتأخر عن العمل والغياب، وكثرة الشكاوى وضعف التواصل، وعلاقات العمل السيئة وعدم الانسجام بين الإدارة والمرؤوسين وغيرها، وكل ذلك يسهم في توفير الظروف الملائمة لانتشار الفساد ومخالفة الأنظمة والقوانين (عبد اللطيف، 2015، 69-70). حيث أنه من المعروف أن ضعف الرقابة وغياب المحاسبية والنزاهة يشجع الموظفين على السير في طريق الفساد ومخالفة الأنظمة والقوانين (حسن، 2011، 3-4).

سبل الحد من مخالفة الأنظمة والقوانين:

إن التركيز على كيفية العمل على إعادة إعمار العقول والاقتصاد ووضع الخطط لمحاربة الفساد في بلد تعرض للحرب وللعديد من الأزمات هو ضرورة ملحة. وكما ترى منظمة الشفافية الدولية أن هناك إمكانات ضخمة لمحاربة الفساد، تكمن في التعليم نفسه، أي تدريس ضرورة الوقوف ضد الفساد في قاعات الدرس والمحاضرات، بما أن خمس سكان العالم تقريباً تتراوح أعمارهم بين 15 و 24عاماً، فإن لدى الشباب والناشئة القدرة على فعل الكثير، سواء كمواطني اليوم أو كقادة الغد. وحيث يبدو أن الفساد شائع، يعد تعزيز النزاهة في أوساط الصغار أمراً لا غنى عنه من أجل بناء مستقبل أفضل. فقد أظهرت التجارب الدولية أن إعداد برامج متباينة متعلقة بدمج مبادرات محاربة الفساد بالمناهج المدرسية والأنشطة الدراسية، أمر ضروري من أجل إنهاء الفساد. هذا أمر يجب أن نستثمر فيه وننميه في المستقبل من أجل إنهاء الفساد ومخالفة القوانين والأنظمة، ويجب على الجميع في شتى القطاعات بمختلف الوزارات، أن يلتزموا بأعلى المعايير الأخلاقية ويرفضوا أي قدر من التسامح مع وقائع الفساد (تقرير الفساد العالمي، 2013). ولتعزيز سيادة القانون، يمكن أن يركز التعليم بشكل أكثر تحديداً لاكتساب أنواع السلوك التالية:

- المشاركة الفعالة في الهيكليات والعمليات الديمقراطية (داخل المدرسة وخارجها)؛
- الأخذ بممارسات تشاركية وديمقراطية في صنع القرار جماعياً؛
- مراقبة المؤسسات وسيرورة سيادة القانون (داخل المدارس وخارجها)؛

– اتخاذ الإجراءات المناسبة للحث على إدخال تحسينات على سيادة القانون وثقافة احترام القانون (على مختلف المستويات في المجتمع). إضافة إلى احترام البنى التحتية المدرسية؛ والمشاركة في الأنشطة التي تضطلع بها المدرسة (اليونسكو،2019، 27).

وقد يحتاج المعلمون بشكل خاص إلى معرفة جوانب سيادة القانون التي لا تغطى أثناء إعداد المواد الدراسية وذلك ليتسنى لهم تعليمها للتلامذة. فالمعلمون، شأنهم شأن التلامذة، سيحتاجون بالتالي إلى:

– فهم مبدأ سيادة القانون وركائزها وآثارها؛

– توسيع نطاق معرفتهم بحقوق الإنسان؛

– فهم أسباب الجريمة وعواقبها وتبعاتها على الأسرة والمجتمع وسلامته وأمنه ككل؛

– تحسين وعيهم بالعوامل الاجتماعية التي تؤثر في سلوك التلامذة، عبر الإنترنت وغيرها. (اليونسكو،2019، 45).

وقد بينت دراسة بن زعرور أنه "سيكون مفيدًا القيام بحملة لغرس روح الخدمة العامة في نفوس موظفي الحكومة (ومنهم المعلمون) لكن شرط أن تترافق مع دفع راتب مقبول، فالكثير من الموظفين مستعدون للعمل دون أن تعادل رواتبهم ما يدفعه القطاع الخاص؛ ولكن شرط أن لا تكون الفروق بينها كبيرة جداً" (2016، 34). كما أن تطبيق الإدارة للعدالة التنظيمية، التي تعني درجة تحقيق المساواة والنزاهة في الحقوق والواجبات في علاقة الفرد بالمنظمة، وتأكيد الثقة التنظيمية المطلوبة بين الطرفين تسهم في تضييق الفجوة الحاصلة بين أهداف العاملين وأهداف المنظمة، وخلق الروابط الدافعة إلى إيجاد سبل ووسائل تكفل للأجهزة الإدارية إشاعة مناخ تنظيمي إيجابي وبالتالي التزام أكبر بالعمل والقوانين الخاصة به (Bell et al, 2006, 455).

الدراسة الميدانية:

بعد أن قامت الباحثة بمراجعة الأدبيات والدراسات السابقة وجمع المادة النظرية والقيام بالدراسة الاستطلاعية تم تصميم أداة البحث ثم تم القيام بإجراءات التطبيق الميداني كالآتي:

صدق وثبات الأداة: للتأكد من صدق أداة الدراسة والتحقق من صلاحيتها تم عرض الأداة على مجموعة من المحكمين من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التربية في جامعة تشرين وعددهم (6). وفي ضوء آراء المحكمين وملاحظاتهم تم التوصل إلى استبانة تتألف في صيغتها النهائية من(6) أسئلة وكل سؤال مؤلف من شقين: الشق الأول لتحديد نسبة تواجد كل من المخالفات المدروسة قبل الحرب وحالياً (غياب المعلمين دون مبرر قانوني، تحيز المعلم في معاملة بعض المتعلمين، تسريب أسئلة بعض الاختبارات، السماح بالنقل أو الغش الامتحاني، غض النظر عن غياب بعض المتعلمين دون مبرر قانوني، أداء العمل بطريقة غير مهنية)، والشق الثاني يتضمن مجموعة من الأسباب المؤدية لهذه المخالفات وإعطاء ترتيب لهذه الأسباب من الأكثر تكراراً بإعطائه الرقم (1) ثم رقم (2) للسبب الذي يليه وهكذا مع إمكانية ذكر أسباب لم يتم ذكرها وإعطائها الترتيب المناسب وذلك قبل الحرب وحالياً.

ولدراسة الخصائص السيكو مترية للأداة قامت الباحثة بتطبيقه على عينة استطلاعية مؤلفة من (20) فرداً من العاملين التربويين (منهم 7 إداريين و13 معلماً) في مدارس الحلقة الأولى في مدينة اللاذقية من خارج العينة الأساسية للبحث بهدف التأكد من وضوح البنود وسهولة فهمها من قبلهم.

***الثبات:** تم قياس الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ من خلال متوسط معاملات الارتباط الداخلية بين الاسئلة المتضمنة في الأداة والخيارات الموضوعة لكل سؤال من الاسئلة، وذلك بسبب طبيعة الأسئلة المتضمنة في الاستبانة. والجدول رقم (1) يوضح ذلك:

جدول (1) معاملات الثبات للسؤال الثالث من استبانة مخالفة المعلمين للأنظمة والقوانين أسبابها وتأثير الحرب...

البنود	عدد البنود	معامل ألفا كرونباخ
الأداة ككل	34	.806

يتضح من الجدول رقم (1) أن معاملات الثبات المحسوبة لبنود اسئلة الاستبانة وللاستبانة ككل جيدة مما يدل على اتساق جيد مما يجعلها صالحة للاستخدام كأداة للبحث الحالي. وقد بلغت قيمة معامل الثبات للأداة ككل (.806) وتعطي هذه القيمة مؤشراً بأن الاستبانة تتمتع بدرجة جيدة من الثبات.

النتائج والمناقشة:

لتحقيق أهداف البحث تمت الإجابة عن الأسئلة الستة التالية التي تضمن كل منها شقين الأول لتحديد نسب تواجد كل من المخالفات المحددة قبل الحرب وحالياً، والثاني لتحديد أسباب المخالفات والتغيرات التي طرأت مقارنة بما كانت عليه قبل الحرب، وفيما يلي سيتم عرضها بالتفصيل:

السؤال الاول: ما نسبة تواجد مخالفة "غياب المعلم بإجازات صحية غير فعلية (دون مرض فعلي) أو دون مبرر قانوني قبل الحرب وحالياً، وما هي أسباب ارتكاب هذه المخالفة بالترتيب قبل الحرب وحالياً؟

أ-ما نسبة تواجد مخالفة غياب المعلم بإجازات صحية غير فعلية (دون مرض فعلي) أو دون مبرر قانوني قبل الحرب وحالياً؟ للإجابة عن هذا السؤال تم تقسيم الإجابات إلى فئات كما هو موضح في الجدول رقم (2):

جدول (2) تقسيم الإجابات إلى فئات

من 1-25%	من 25-50%
من 50-75%	من 75-100%

ومن خلال برنامج ال(SPSS) تم حساب التكرارات والنسب المئوية لهذه الفئات والموضحة في الجدول رقم (3).

جدول (3) التكرارات والنسب المئوية لمخالفة غياب المعلم بإجازات صحية غير فعلية (دون مرض فعلي) أو دون مبرر قانوني قبل الحرب وحالياً

الفئة	التكرار قبل الحرب	النسبة المئوية قبل الحرب	التكرار حالياً	النسبة المئوية حالياً
76-100%	0	%0	27	%22
51-75%	3	%2.5	31	%26
26-50%	36	%30.0	32	%27
0-25%	81	%67.5	30	%25

من خلال الجدول (3) نلاحظ التفاوت الكبير بين المرحلتين في ارتكاب مخالفة غياب المعلم بإجازات صحية غير فعلية (دون مرض فعلي) أو دون مبرر قانوني حيث لم يذكر أي من أفراد العينة (0%) أن هذه المخالفة متواجدة بنسبة تتراوح بين (75-100%) مقابل (22%) منهم ذكروا أنها حالياً متواجدة ضمن هذه الفئة، كما ذكر (67.5%) من أفراد العينة أن هذه المخالفة متواجدة بنسبة تتراوح بين (0-25%) وذلك مقابل نسبة 25% حالياً، ونلاحظ من الجدول أن هذه المخالفة متواجدة حالياً بنسبة أكبر بكثير مما كانت عليه قبل الحرب حيث يتضح تركز النسب العالية في الفئات الدنيا (0-25% و 26-50%) قبل الحرب وأن النسب تتوزع على كافة الفئات حالياً مما يشير أن للحرب والأزمات تأثير على سلوك المعلمين وزيادة مخالفتهم للقوانين والأنظمة، وذلك قد يعود لتأثيرها على حياتهم في كافة

الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والنفسية...الخ إضافة إلى أنه في فترات الحروب والأزمات تتراجع عادة سلطة القانون لأسباب ستوضحها الإجابة عن الشق الثاني من السؤال.

ب–ما أسباب ارتكاب مخالفة غياب المعلم بإجازات صحية غير فعلية (دون مرض فعلي) أو دون مبرر قانوني بالترتيب (قبل الحرب وحالياً)؟ تم حساب المتوسط الحسابي[1] المعطى من أفراد العينّة لكل سبب من أسباب مخالفة غياب المعلم بإجازات صحية غير فعلية (دون مرض فعلي) أو دون مبرر قانوني، وتم ترتيبهم من الأكثر تكراراً إلى الأقل، كما هو موضح في الجدول (4):

جدول (4) المتوسط الحسابي لأسباب مخالفة غياب المعلم بإجازات صحية غير فعلية (دون مرض فعلي) أو دون مبرر قانوني

أسباب المخالفة	المتوسط الحسابي قبل الحرب	الترتيب قبل الحرب	المتوسط الحسابي حالياً	الترتيب حالياً
الظروف المادية والإنسانية الصعبة للمعلمين	2.68	2	2.58	1
ضعف الدافعية للعمل	4.21	6	3.15	2
تحقيق مصلحة شخصية	4.77	7	3.33	3
معاملة الإدارة غير العادلة	4.17	5	3.54	4
مناخ العمل والعلاقات غير الملائمة مع الزملاء	3.67	3	3.83	5
بعد مكان السكن وعدم توفر المواصلات	3.85	4	3.88	6
وجود وضع أسري خاص (وجود أطفال، مرض أحد أفراد العائلة)	2.63	1	3.94	7

من خلال الجدول (4) نلاحظ أن السبب الأول لارتكاب المعلمين مخالفة الغياب بإجازات صحية غير فعلية (دون مرض فعلي) أو دون مبرر قانوني كان قبل الحرب "وجود وضع أسري خاص (وجود أطفال، مرض أحد أفراد العائلة)" بينما جاء هذا السبب في المرتبة الأخيرة حالياً. وقد جاء سبب "الظروف المادية والإنسانية الصعبة للمعلمين" في المرتبة الأولى حالياً وتلاه سبب "ضعف الدافعية للعمل" علماً أن هذا السبب كان في المرتبة 6 قبل الحرب وهذا يدل على شدة تأثير الحرب والأزمات على الوضع الاقتصادي والإنساني للمعلمين، وتجدر الإشارة إلى أن سبب "تحقيق مصلحة شخصية" احتل المرتبة الثالثة حالياً علماً أنه كان في المرتبة الأخيرة قبل الحرب وقد يعود السبب في ذلك إلى تأثير الحرب والأزمات وما خلفته من تراجع في القيم الأخلاقية وفي مستوى المعيشة وظروف اجتماعية صعبة كفقدان مقربين أو ضغوط نفسية نتيجة ما تعرض له البعض.

السؤال الثاني: ما نسبة تواجد مخالفة "تحيز المعلم في معاملة بعض المتعلمين" قبل الحرب وحالياً؟ وما هي أسباب ارتكاب هذه المخالفة بالترتيب قبل الحرب وحالياً؟

أ– ما نسبة تواجد مخالفة تحيز المعلم في معاملة بعض المتعلمين قبل الحرب وحالياً قبل الحرب وحالياً؟

للإجابة على هذا السؤال تم تقسيم الإجابات إلى فئات كما هو وارد في الجدول رقم (2)، ومن خلال برنامج ال (SPSS) تم حساب التكرارات والنسب المئوية لهذه الفئات والموضحة في الجدول رقم (5).

جدول (5) التكرارات والنسب المئوية لمخالفة تحيز المعلم في معاملة بعض المتعلمين

الفئة	التكرار قبل الحرب	النسبة المئوية قبل الحرب	التكرار حالياً	النسبة المئوية حالياً
%76–100	1	%0.8	19	%16
51–75%	0	%0	35	%29

[1] **المتوسط الحسابي الأقل حصل على الترتيب الأول، أما الأعلى فحصل على الترتيب الأخير.**

26–50%	55	%45.8	44	%37
0–25%	64	%53.3	22	%18

يتبين من الجدول (5) أن مخالفة تحيز المعلمين في معاملة بعض المتعلمين كانت موجودة بنسب قليلة قبل الحرب حيث أكد (53.3%) من أفراد العينة أن المخالفة كانت موجودة بنسبة تتراوح بين (0–25%) مقابل 18%، بينما نلاحظ أن نسب الفئتين (51–75% و76–100%) معاً كانت قبل الحرب 0.8% مقابل 45% حالياً وفق تقديرات أفراد العينة وهذا يؤكد زيادة انتشار هذه المخالفة بتأثير الحرب والأزمات وما خلفته من تبعات وآثار، ولمعرفة الأسباب التي أدت إلى وجود هذه المخالفة بالتفصيل ننتقل إلى الشق الثاني من السؤال.

ب–ما أسباب ارتكاب مخالفة "تحيز المعلم في معاملة بعض المتعلمين" بالترتيب قبل الحرب وحالياً؟ تم حساب المتوسط الحسابي المعطى من أفراد العينة لكل سبب من أسباب هذه المخالفة وتم ترتيبها من الأكثر تكراراً إلى الأقل، كما هو موضح في الجدول (6):

جدول (6) المتوسط الحسابي لأسباب مخالفة "تحيز المعلم في معاملة بعض المتعلمين" قبل الحرب وحالياً

أسباب المحالفة	المتوسط الحسابي قبل الحرب	الترتيب قبل الحرب	المتوسط الحسابي حالياً	الترتيب حالياً
التعاطف مع حالات إنسانية خاصة (مثل وفاة أحد الوالدين، ظروف مادية صعبة، مرض...)	3.83	4	1.57	1
إحراج من زملاء له (قريب أو ابن أحد الزملاء)	4.11	5	1.81	2
الرغبة في مراعاة الظروف المادية والإنسانية الصعبة للمتعلمين	3.38	2	2.01	3
تحقيق مصلحة شخصية	3.73	3	2.08	4
تمييز الذين يدرسهم ساعات خصوصية	2.98	1	2.37	5
الانتقام من البعض لأسباب شخصية	5.53	6	2.54	6

من خلال الجدول (6) نلاحظ أن السبب الأول لارتكاب الإداريين مخالفة تحيز المعلم في معاملة بعض المتعلمين قبل الحرب كان تمييز الذين يدرسهم ساعات خصوصية بينما حازت على المرتبة 5 حالياً، وقد جاء سبب "التعاطف مع حالات إنسانية خاصة (مثل وفاة أحد الوالدين، ظروف مادية صعبة، مرض...)" بالمرتبة الأولى حالياً بينما كان في المرتبة 4 قبل الحرب، وقد يعود السبب لما خلفته الحرب من أعداد كبيرة من نازحين وشهداء، وبالتالي وجود أعداد كبيرة من المتعلمين ممن فقدوا أحد الوالدين أو يعانون من ظروف اقتصادية ومعيشية صعبة نتيجة عدم وجود عمل للوالد أو احياناً عدم وجود مسكن، ونظراً لطبيعة المجتمع السوري المتعاطف مع مثل هذه الحالات الأمر الذي يفرض على المعلم أحياناً أن يتعامل بتعاطف أكبر مع بعض المتعلمين ممن فقدوا أحد الوالدين أو ممن يعانون من ظروف مادية صعبة.

السؤال الثالث: ما نسبة تواجد مخالفة "تسريب أسئلة بعض الاختبارات" قبل الحرب وحالياً، وما هي أسباب ارتكاب هذه المخالفة بالترتيب قبل الحرب وحالياً؟

أ– ما نسبة تواجد مخالفة تسريب أسئلة بعض الاختبارات قبل الحرب وحالياً ؟

تمت الإجابة على هذا السؤال من خلال تقسيم الإجابات إلى فئات كما هو وارد في الجدول رقم (2)، ومن خلال برنامج ال(SPSS) تم حساب التكرارات والنسب المئوية لهذه الفئات والموضحة في الجدول رقم (7).

جدول (7) التكرارات والنسب المئوية لمخالفة تسريب أسئلة بعض الاختبارات قبل الحرب وحالياً

الفئة	التكرار قبل الحرب	النسبة المئوية قيل الحرب	التكرار حالياً	النسبة المئوية حالياً
76-100%	0	%0	0	%0
51-75%	0	%0	3	%2
26-50%	2	%1.7	11	%10
0-25%	118	%98.3	106	%88

يتبين من الجدول (7) أن مخالفة تسريب الأسئلة كانت متواجدة قبل الحرب ولكن بنسبة منخفضة حيث أكد (98%) من أفراد العينة أن نسبة تواجد هذه المخالفة تتراوح بين (0-25%) ومن المهم الإشارة هنا إلى أن (113 ممن صنفوها ضمن هذه الفئة أي من ال 118) من المعلمين والإداريين أكدوا أن المخالفات غير متواجدة أبداً أي وضعوا النسبة (0%)، أما حالياً فإن نسبة (88%) من أفراد العينة ذكروا أن مخالفة تسريب أسئلة بعض الاختبارات متواجدة بنسبة تتراوح بين (0-25%) وإن (98) من المعلمين والإداريين ذكروا أن هذه المخالفة غير موجودة أي أن نسبة (0%) كانت هي اختيارهم، أما (8) المتبقين تراوحت النسب لديهم بين ال (5-10%) ولكن من الملاحظ أن النسبة قد ازدادت عما كانت عليه قبل الحرب، وعلى الرغم من وجود هذه المخالفة بنسبة منخفضة إحصائياً إلا أن مجرد تواجدها فهو أمر غير مقبول لأي سبب كان.

ب-ما أسباب ارتكاب هذه المخالفة بالترتيب قبل الحرب وحالياً؟ تم حساب المتوسط الحسابي المعطى من أفراد العينة لكل سبب من أسباب مخالفة تسريب أسئلة بعض الاختبارات، وتم ترتيبهم من الأكثر تكراراً إلى الأقل، كما هو موضح في الجدول (8):

جدول (8) المتوسط الحسابي لأسباب مخالفة "تسريب أسئلة بعض الاختبارات"

أسباب المخالفة	المتوسط الحسابي قبل الحرب	الترتيب قبل الحرب	المتوسط الحسابي حالياً	الترتيب حالياً
إحراج من زملاء له (قريب أو ابن أحد الزملاء)	3.90	3	1.74	1
تمييز الذين يدرسهم ساعات خصوصية	2.87	1	2.23	2
تعاطف مع حالات إنسانية خاصة (مثل وفاة أحد الوالدين، ظروف مادية صعبة، مرض...)	4	4	2.24	3
تحقيق مصلحة شخصية	3.38	2	2.28	4
الانتقام من البعض لأسباب شخصية	4.8	5	2.34	5

من خلال الجدول (8) نلاحظ أن السبب الأول لارتكاب المعلمين مخالفة تسريب أسئلة بعض الاختبارات قبل الحرب كان تمييز الذين يدرسهم ساعات خصوصية وجاء هذا السبب في المرتبة 2 حالياً، بينما جاء سبب "إحراج من زملاء له (قريب أو ابن أحد الزملاء)" في المرتبة الأولى حالياً، ونلاحظ أن التغيرات التي طرأت على أسباب هذه المخالفة نتيجة للحرب أقل منها بالنسبة للمخالفات السابقة حيث تغير ترتيب السبب مرتبة واحدة أو مرتبتين على الأكثر.

السؤال الرابع: ما نسبة تواجد مخالفة "السماح بالنقل والغش الامتحاني" قبل الحرب وحالياً، وما هي أسباب ارتكاب هذه المخالفة بالترتيب قبل الحرب وحالياً؟

أ- ما نسبة تواجد مخالفة "السماح بالنقل والغش الامتحاني" قبل الحرب وحالياً؟

تمت الإجابة على هذا السؤال من خلال تقسيم الإجابات إلى فئات كما هو وارد في الجدول رقم (2)، ومن خلال برنامج ال(SPSS) تم حساب التكرارات والنسب المئوية لهذه الفئات والموضحة في الجدول رقم (9).

جدول (9) التكرارات والنسب المئوية لمخالفة السماح بالنقل والغش الامتحاني قبل الحرب وحالياً

الفئة	التكرار قبل الحرب	النسبة المئوية قبل الحرب	التكرار حالياً	النسبة المئوية حالياً
76-100%	0	0%	0	0%
51-75%	0	0%	30	26%
26-50%	33	%27.5	46	38%
0-25%	87	%72.5	44	36%

يتبين من الجدول (9) أنه لم يذكر أي من أفراد العينة تواجد مخالفة "السماح بالنقل والغش الامتحاني" في الفئتين (51-75% و76-100%) قبل الحرب مقابل 26% حالياً، وقد ذكر (72.5%) من أفراد العينة أنها كانت متواجدة قبل الحرب بنسبة تتراوح بين (0-25%) مقابل (36%) حالياً، وهو دليل على تزايد وجود المخالفة والتأثير السلبي للظروف التي خلفتها الحرب والكوارث عليها، ومن الضروري وضع ضوابط لهذه المخالفات لأنها ستصبح في غاية الخطورة إذا استمرت في التزايد ومعالجتها تتم من خلال وضع حلول شاملة لتبعات الحرب وآثارها على كل شرائح المجتمع ومنها المعلمين.

ب-ما أسباب ارتكاب هذه المخالفة بالترتيب قبل الحرب وحالياً؟

تم حساب المتوسط الحسابي المعطى من أفراد العينة لكل سبب من أسباب السماح بالنقل والغش الامتحاني، وتم ترتيبهم من الأكثر تكراراً إلى الأقل، كما هو موضح في الجدول (10):

جدول (10) المتوسط الحسابي لأسباب مخالفة السماح بالنقل والغش الامتحاني قبل الحرب وحالياً

أسباب المحالفة	المتوسط الحسابي قبل الحرب	الترتيب قبل الحرب	المتوسط الحسابي حالياً	الترتيب حالياً
تحقيق مصالح شخصية	1.86	1	1.27	1
تعاطف مع حالات إنسانية خاصة (مثل وفاة أحد الوالدين، ظروف مادية صعبة، مرض...)	2.71	2	1.31	2
تعاطف مع المتعلمين نتيجة الظروف المادية والإنسانية الصعبة	2.81	3	1.38	3

من خلال الجدول (10) نلاحظ أن السبب الأول لارتكاب المعلمين مخالفة السماح بالنقل والغش الامتحاني وفق تقديرات افراد العينة قبل الحرب وحالياً هو تحقيق مصالح شخصية وبقيت الأسباب نفسها دون تتغير قبل الحرب وحالياً وبنفس الترتيب.

السؤال الخامس: ما نسبة تواجد مخالفة "غض النظر عن غياب بعض المتعلمين" قبل الحرب وحالياً، وما هي أسباب ارتكاب هذه المخالفة بالترتيب قبل الحرب وحالياً؟

أ- ما نسبة تواجد غض النظر عن غياب بعض المتعلمين قبل الحرب وحالياً؟

تمت الإجابة على هذا السؤال من خلال تقسيم الإجابات إلى فئات كما هو وارد في الجدول رقم (2)، ومن خلال برنامج ال(SPSS) تم حساب التكرارات والنسب المئوية لهذه الفئات والموضحة في الجدول رقم (11).

جدول (11) التكرارات والنسب المئوية لمخالفة غض النظر عن غياب بعض المتعلمين قبل الحرب وحالياً

الفئة	التكرار قبل الحرب	النسبة المئوية	التكرار حالياً	النسبة المئوية
76-100%	0	0%	23	%19
51-75%	0	0%	24	%20
26-50%	32	26.7	40	%33
0-25%	88	73.3	33	%28

يتبين من الجدول (11) أنه لم يذكر أي من أفراد العينة وجود مخالفة "غض النظر عن غياب بعض المتعلمين" ضمن الفئتين (51-75% و76-100% معاً مقابل 39% حالياً، وأن نسبة (73.3%) من أفراد العينة ذكروا أن هذه المخالفة كانت متواجدة قبل الحرب بنسبة تتراوح بين (25-0%) مقابل 28% حالياً، ويدل ذلك على تزايد في انتشار هذه المخالفة مما يتطلب ضرورة وضع ضوابط لها، ونشير هنا إلى أن بعض المعلمين لا يعتبرون أن ضبط حضور المتعلمين من واجباتهم حيث يكلف أحد الإداريين في بعض المدارس بهذه المهمة رغم ذكرها بشكل صريح في النظام الداخلي كإحدى مهام المعلم.

ب-ما ترتيب أسباب ارتكاب هذه المخالفة بالترتيب قبل الحرب وحالياً؟

تم حساب المتوسط الحسابي المعطى من أفراد العينة لكل سبب من أسباب غض النظر عن غياب بعض المتعلمين، وتم ترتيبهم من الأكثر تكراراً إلى الأقل، كما هو موضح في الجدول (12):

جدول (12) المتوسط الحسابي لأسباب مخالفة غض النظر عن غياب بعض المتعلمين قبل الحرب وحالياً

أسباب المحالفة	المتوسط الحسابي قبل الحرب	الترتيب قبل الحرب	المتوسط الحسابي حالياً	الترتيب حالياً
تعاطف مع حالات إنسانية خاصة (مثل وفاة أحد الوالدين، ظروف مادية صعبة، مرض...)	1.78	1	1.02	1
تحقيق مصلحة شخصية	2.35	3	1.39	2
رغبة في مراعاة الظروف المادية والإنسانية الصعبة للمتعلمين	2.31	2	1.52	3

نلاحظ من خلال الجدول (12) أن السبب الأول لارتكاب الإداريين مخالفة "غض النظر عن غياب بعض المتعلمين" كان قبل الحرب التعاطف مع حالات إنسانية خاصة (مثل وفاة أحد الوالدين، ظروف مادية صعبة، مرض...) وبقي السبب الأول لها حالياً، بينما انتقل سبب "تحقيق المصلحة الشخصية" من المرتبة 3 قبل الحرب إلى المرتبة 2 حالياً وهو مؤشر سلبي وقد يعود السبب إلى الأوضاع الصعبة الناتجة عن الحرب والكوارث وتبعاتها على المعلمين كما على المتعلمين.

السؤال السادس: ما نسبة تواجد مخالفة "أداء المعلم لعمله بطريقة غير مهنية" قبل الحرب وحالياً، وما هي أسباب ارتكاب هذه المخالفة بالترتيب قبل الحرب وحالياً؟

أ- ما نسبة تواجد مخالفة أداء العمل بطريقة غير مهنية قبل الحرب وحالياً؟

تمت الإجابة على هذا السؤال من خلال تقسيم الإجابات إلى فئات كما هو وارد في الجدول رقم (2)، ومن خلال برنامج ال(SPSS) تم حساب التكرارات والنسب المئوية لهذه الفئات والموضحة في الجدول رقم (13):

جدول (13) التكرارات والنسب المئوية لمخالفة أداء العمل بطريقة غير مهنية قبل الحرب وحالياً

الفئة	التكرار قبل الحرب	النسبة المئوية	التكرار حالياً	النسبة المئوية
76-100%	0	%0	11	%9
51-75%	1	%0.8	14	%12
26-50%	35	%29.2	49	%41
0-25%	84	%70	46	%38

يتبين من الجدول (13) أن نسبة (0.08%) من أفراد العينة ذكروا أن مخالفة "أداء المعلم لعمله بطريقة غير مهنية" كانت متواجدة بنسبة تقع ضمن الفئتين (51-75% و76-100%) معاً وذلك مقابل نسبة (21%) حالياً.

كما يظهر من الجدول أن نسبة (70%) من أفراد العينة ذكروا أن هذه المخالفة كانت متواجدة قبل الحرب بنسبة تتراوح بين (0-25%) مقابل 38% حالياً، وهذا يعني أن النسبة تزايدت بشكل ملحوظ، وهي نسبة مرتفعة جداً وتحتاج الدراسة من أجل إيجاد حلول لها.

ب-ما أسباب ارتكاب هذه المخالفة بالترتيب قبل الحرب وحالياً؟

تم حساب المتوسط الحسابي المعطى من أفراد العينة لكل سبب من أسباب أداء العمل بطريقة غير مهنية، وتم ترتيبهم من الأكثر تكراراً إلى الأقل، كما هو موضح في الجدول (14):

جدول (14) المتوسط الحسابي لأسباب مخالفة أداء العمل بطريقة غير مهنية قبل الحرب وحالياً

أسباب المحالفة	المتوسط الحسابي قبل الحرب	الترتيب قبل الحرب	المتوسط الحسابي حالياً	الترتيب حالياً
شعور المعلم بعدم تقدير جهده	2.93	3	1.28	1
مستوى المتعلمين المتدني وضعف دافعيتهم	3.76	5	1.58	4
الظروف المادية الصعبة التي يعيشها المعلمون	1.56	1	1.41	2
فروق الأجور بين العام والخاص والرغبة في زيادة الدخل	1.92	2	1.57	3
ظروف العمل غير المؤاتية في المدارس	3.4	4	1.91	5

من خلال الجدول (14) نلاحظ أن السبب الأول لارتكاب المعلمين مخالفة أداء العمل بطريقة غير مهنية كان قبل الحرب "الظروف المادية الصعبة التي يعيشها المعلمون" كما احتل المرتبة 2 حالياً. وقد جاء سبب "شعور المعلم بعدم تقدير جهده" بالمرتبة الأولى حالياً وقد كان قبل الحرب بالمرتبة 3، وهذا يدل على تغير أسباب هذه المخالفة ناتج عن الحرب والأزمات التي خلفتها وخاصة سبب شعور المعلم بعدم تقدير جهده، وقد كانت الظروف المادية الصعبة وما زالت تسبب هذه المخالفة، لذلك يجب إيجاد الحلول من خلال دعم المعلمين مادياً ونفسياً ليشعروا بأن هناك من يقدر جهودهم.

الاستنتاجات والتوصيات

تظهر النتائج أن نسبة مخالفات المعلمين للقوانين والأنظمة قد تزايدت بعد الحرب والأزمات التي تعرضت لها البلاد وتتفق هذه لنتيجة مع نتائج دراسة العجوز (2023) التي بينت تراجع في أخلاقيات مهنة المعلم نتيجة الحرب. كما تبين أن الأسباب التي كانت تدفع المعلمين لارتكاب المخالفات قبل الحرب قد تغيرت عموماً عنها في الوقت الحالي، مما يظهر تأثير الحرب والأزمات التي مرت بها البلاد على سلوك المعلمين ودوافعهم لأداء العمل بالشكل المطلوب، وهذا يدل على أن معالجة مشكلة مخالفة الأنظمة والقوانين تتم من خلال معالجة تبعات الحرب والأزمات بشكل شمولي كتحسين المستوى المعيشي للمعلمين وتقديم الدعم لهم ليحصلوا على المكانة التي يستحقونها وبناء على النتائج التي توصل إليها البحث يمكن تقديم المقترحات التالية:

– العمل على نشر ثقافة سيادة القانون والتشدد في تطبيق القوانين والأنظمة لأن المخالفات قد تزايدت عما كانت عليه قبل الحرب.

– تحسين أوضاع المعلمين الاقتصادية والاجتماعية والنفسية وإعادة المكانة لهذه المهنة المهمة لإعادة بناء الإنسان بعد كل ما دمرته الحرب والأزمات.

– القيام بدراسات تهدف لمعالجة آثار الحرب والأزمات على كافة الأصعدة لأن معالجة مشكلة مخالفة القوانين والأنظمة لا تتم إلا من خلال خطط شاملة.

– القيام بدراسات قانونية لمعالجة الحالات الإنسانية الخاصة ضمن إطار قانوني كي لا يتم استغلال هذه الحالات ومخالفة القوانين لتحقيق مصالح شخصية بحجة التعاطف مع هذه الحالات.

Reference

- Abdel Latif, Essam, (2015), Crisis Management and Administrative Corruption, New Link for Publishing and Distribution, Cairo, 135.

-Al-Abdulaziz, Munira Eid, (2010) The extent to which middle and secondary school teachers in public schools in Riyadh adhere to the ethics of the teaching profession in light of some variables. King Saud University Journal for Educational Sciences and Islamic Studies, 22(3), 467-542.

-Al-Ajouz, Sawsan, The Impact of the Syrian War on the Ethics of the Education Profession from the Perspective of Basic Education School Principals, Damascus University Journal for Educational and Psychological Sciences, (2023), Vol. 39, No. 4, 124-141.

-Al-Fraih, Saleh, (2014), The absence of professional conscience among the faculty member: its most prominent manifestations, causes and some proposed solutions, research presented at the annual scientific conference of the Department of Fundamentals of Education: The Professional Conscience of the Faculty Member: Reality and Hope, Faculty of Education, Zagazig University, Egypt.

-Al-Maamari, Saif Nasser, Al-Masrouri, Fahd Salem, Al-Alawi, Salma Ali, The degree of commitment of social studies teachers to the ethics of the teaching profession from the point of view of school principals in South Sharqiya Governorate, Sultanate of Oman, Journal of the Faculty of Education, Ain Shams University, Issue 45, Part 3, 2021.

-Assaf, Rami Ismail Hassan, The Degree of Commitment of Primary School Teachers in Gaza Governorates to Educational Skills and their Relationship to the Prevailing Ethical System, Journal of Humanities, Vol. 22, No. 02 (2022), pp. 164-202.

-Ayeni, M and Adeleye, J. O. (2014). Teacher education and social ethics. International Journal of Education & Literacy Studies.
-Bell, B. S., Wiechmann, D., & Ryan, A. M. (2006). Consequences of organizational justice expectations in a selection system. Journal of applied psychology. http://digitalcommons.ilr.cornell.edu.
https://publicadministration.un.org.
-Ben Zaarour, Shoukry, Public Administration: Some Incurable Diseases and Ways to Confront Them, Algerian Journal of Economic Performance n° 1, 2016
-Hassan, Mahmoud Hussein, An Analytical Study of the Causes of Corruption in Egypt before the January 25 Revolution "Towards a Future Vision to Prevent and Combat the Phenomenon", 2011, Cairo, available at: www.idsc.gov.eg.
-International Conference on Administrative Development "Towards Outstanding Performance in the Government Sector" held in Saudi Arabia from 1 to 4 November 2009.
- IMF: INTERNATIONAL MONETARY FUND,(2016), "CORRUPTION: COSTS AND MITIGATING STRATEGIES »,Fiscal Affairs and Legal Departments Corruption, Staff Discussion Notes SDN 16/05.
-Maxwell, B; Laprose, A & Filion, M (2015). A Survey of Ethics Curriculum in Canadian Initial Teacher Education. McGill Journal of education, 50 (1). 1-23.
-Mousavi, Parvaneh & Pourkiani, Masoud, Administrative corruption: Ways of tackling the problem, European Online Journal of Natural and Social Sciences 2013 ؛vol.2, No.3 (s), pp. 178-187, ISSN 1805-3602. www.european-science.com
-Transparency International, 2013, "Global Corruption Report: Education, Executive Summary", translated by: Amr Khairy, Sami Kayalny. Translated from the original English edition.
-UNESCO, Strengthening the rule of law through education, a guide for policymakers, 2019 available at: (https://en.unesco.org/open-access/terms-use-ccbysa-ar
-UNITED NATIONS, (2015), « World Public Sector Report 2015: Responsive and Accountable", Department of Economic and Social Affairs, ST/ESA/PAD/SER.E/187. UNITED NATIONS, New York, 2015.
-William A.L. Anangisye, w.A.(2010). Promoting teacher ethics in colleges of teacher education in tanzania: practices and challenges. African Journal of Teacher Education, 64-77.